

تثوير علوم القرآن من خلال كتاب التفسير من صحيح البخاري (سورة الفاتحة أنموذجاً)

مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار*

جامعة الملك سعود

(قدم للنشر في 29 / 04 / 1434 هـ؛ وقبل للنشر في 27 / 05 / 1434 هـ)

المستخلص: يُعنى هذا البحث بأمرين: أولاً: من خلال تفسير سورة الفاتحة من كتاب التفسير من صحيح البخاري يُوجه البحث إلى إبراز شيء من منهج البخاري في التفسير. وثانياً: استنباط مسائل علوم القرآن وأصول التفسير من الأحاديث والآثار التي يوردها في كتاب التفسير. ويهدف إلى توجيه الدارسين إلى منهج تحليل نصوص الأحاديث، واستنباط مسائل العلوم منها. وكان من نتائجه: بيان أن البخاري - مع نقله - كان من أهل الاختيار في التفسير، وأن الحاجة لا تزال قائمة لإبراز اختياراته ومنهجه في ذلك، ومما يوصى به: الحثُّ على الدراسات التطبيقية من خلال كتب السنة، وآثار الصحابة والتابعين، والنظر في عناوين كتب الصحاح والسنن فيما يتعلق بعلوم القرآن والتفسير؛ لاستخراج مسائل علوم القرآن، وأصول التفسير منها، ومعرفة مناهج الأئمة في ذلك.

الكلمات المفتاحية: صحيح البخاري، التفسير، علوم القرآن، منهج البخاري.

Enhancing Qur'anic Sciences through Sahih Al-Bukhari's Book of Interpretation: Specific Application to Surat Al-Fatihah

musaed sulaiman Altayyar*

King Saud University

(Received 10/11/2012; accepted for publication 10/12/2012.)

Abstract: This research is concerned with two points. One is that by explaining Surat Al-Fatihah using *Sahih Al-Bukhari's* Book of Interpretation, this research seeks to highlight the advantages of Al-Bukhari's interpretation approach. The other point is the inference of general statements for Qur'anic sciences and interpretation fundamentals from related Hadiths and *athaar* (the sayings of *sahaabah* and *taabi'in*'s sayings) contained in the Book of Interpretation. The research aims to acquaint students with the methodology of analyzing Hadith statements and deducing scientific inferences from them. According to the research findings, Al-Bukhari, despite his *naql* practice (following traditions of the *sahaabah* and their followers in judgments), was selective in interpretation. Also, there is still need for explaining his selection processes and methodology. The research recommends that applied studies be conducted using the Sunnah books and the *sahaabah* and *taabi'in*'s sayings. Also, the *sahih* books and *sunan* books should be explored for the purposes of Qur'anic sciences and interpretation. They are a source of deriving principles for Qur'anic sciences and interpretation fundamentals, and they include relevant information on scholars' methodologies.

Keywords: *Shih Al-Bukhari*; Qur'an interpretation; Qur'an sciences; Al-Bukhari approach/methodology.

(* Associate Professor, Department of Quranic Studies,

College of Education, King Saud University

Riyadh, Saudi Arabia, p.o box: 2458, Postal Code:11451

(*) أستاذ مشارك بقسم الدراسات القرآنية،

كلية التربية، جامعة الملك سعود

الرياض، المملكة العربية السعودية، ص.ب (2458)، الرمز (11451)

البريد الإلكتروني: attyyar@gmail.com e-mail:

المقدمة

الحمد لله الملك الوهاب، ذي الفضل والإنعام، خلق الناس، ثم رزقهم؛ رزقهم بالنعم المحسوسة المادية، وبالنعم المعنوية الروحية، وكان العلم من أنفس هذه النعم، فتقدّس ربنا، وتبارك على ما أعطى من هذا وأنعم، وعلى ما أسبغ على عباده، وبه أكرم.

وأصلي وأسلم على النبي المختار، أبي القاسم الذي قسم الله له فوق ما قسم لخلقه، وجعله خير البريا، وأنعم عليه بإكمال الدين، وإتمام النعمة، فكان معلّم البشرية، وهاديها إلى كل خير، فصلوات ربي المتواليات عليه إلى يوم الدين، ثم الصلاة على الآل الكرام، والصحب العظام الذين نقلوا لنا الدين، وسبقوا إلى الفهم فيه، والعمل بما يقتضيه، فكانوا قدوة الأنام، ومشعل النور الذي يهتدي به السائرون إلى الله.

أما بعد:

فقد وفق الله لحمل هذا العلم بعد الصحابة أعلام التابعين، ثم تناقلوا العلم بعدهم جيلاً بعد جيل، وكان من نعمة الله على عبده محمد بن إسماعيل البخاري أن سخره لكتابة «المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، الذي صار يُعرف باسم «صحيح البخاري»، وكان لهذا الكتاب شأنٌ أيما شأنٍ، حتى عدّه العلماء أصح كتاب بعد كتاب الله، تعالى.

ولما كان البخاري قد جعل كتاب الصحيح

منقسمًا إلى عدد من الكتب، يحمل كل كتاب منها موضوعاً من العلم، وكان فيها ما يتعلق بالتفسير، وهو الكتاب الخامس والستون في ترتيب كتب البخاري - رأيت أن أكتب بحثاً مختصراً غير مستوعب لكل دقائق هذا الكتاب.

أهداف البحث:

خصصت حديثي بقضيتين كبيرتين:

- 1 - إبراز شيء من منهج البخاري في كتاب التفسير من خلال سورة الفاتحة.
 - 2 - استنباط بعض علوم القرآن من خلال الأحاديث والآثار التي يوردها.
- ولما كان تتبع هاتين القضيتين يطول في الصحيح، ويخرج عن حدّ البحوث العلمية المحكمة - رأيت أن أقصر على سورة الفاتحة من كتاب التفسير، وأبرز ما فيها مما يتعلق بهاتين القضيتين.

الدراسات السابقة⁽¹⁾:

- اختيارات الإمام البخاري في التفسير التي لم يعزها إلى أحد في صحيحه - عرض وتحليل -، عايد بن عبد الله بن عيد الحربي، رسالة ماجستير، السعودية: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1409 هـ.

(1) جمعت معلومات الدراسات السابقة من الموقع المتميز لمركز

الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي: (قاعدة

بيانات أوعية المعلومات القرآنية): (www.quran-c.com).

- منهج الإمام البخاري في التفسير من خلال كتابه الصحيح، محمد حميد عواد الهاشمي، رسالة ماجستير، السعودية: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1415هـ. وقد أسميت البحث: تشوير علوم القرآن من خلال كتاب التفسير من صحيح البخاري «سورة الفاتحة أنموذجاً».

وإنما سميته «تشويراً» أخذاً من قول ابن مسعود رضي الله عنه: «من أراد علم الأولين والآخرين فليثور القرآن، فإن فيه علم الأولين والآخرين»⁽³⁾.

والتشوير نوع من التنقيب عن خفايا العلم، وهو هنا اجتهاد في استنطاق النصوص بما فيها من الفوائد في علوم القرآن.

وفي ظني - إن شاء الله - أن ما سأقدمه سيكون نبراساً لمشروع أكبر منه، وأرجو أن يكون هذا البحث هادياً لغيري إلى النظر في صحيح البخاري، والإفادة منه في باب «علوم القرآن»، وباب «أصول التفسير»، وباب

- مرويات الإمام البخاري في التفسير في غير صحيحه جمعاً ودراسة، أحمد هادي شيخ علي، رسالة ماجستير، السعودية: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1415هـ.

- مناهج أئمة شراح الجامع الصحيح للإمام البخاري في شرح كتاب التفسير: دراسة مقارنة، عبد الله بن عبد الكريم العوضي، رسالة دكتوراه، السعودية: جامعة أم القرى، 1415هـ.

- منهج الإمام البخاري في التفسير من خلال كتابه الصحيح، سيد أحمد الإمام خطري، رسالة ماجستير، السعودية: جامعة أم القرى، 1417هـ⁽²⁾.

- اختيارات الإمام البخاري في تفسير آيات الأحكام من صحيحه: جمع ودراسة، محمد عبد الرحمن اليحيى، رسالة ماجستير، السعودية: جامعة الملك سعود، 1425هـ.

- اتجاهات التفسير في صحيح البخاري «البخاري مفسراً» السبع الطوال، مطمانه عبد الكريم شهوات، السودان: جامعة أم درمان، 1998م.

(3) أخرجه مسدد في «مسنده» كما في «المطالب العالية المسندة» (ل108/ب)، وانظر المطبوعة (3/133)، رقم (3079)، وعبد الله بن الإمام أحمد في «زوائد الزهد» ص (229)، رقم (854)، والطبراني في «الكبير» (9/146)، رقم (8666). ثلاثتهم من طريق شعبة، عن أبي إسحاق، عن مرة، عن عبد الله بن مسعود قال: «مَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ فَلْيُثِرِ الْقُرْآنَ، فَإِنَّ فِيهِ عِلْمَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ».

وهذا سند صحيح على شرط الشيخين. انظر التفسير، لسعيد ابن منصور.

(2) البحث فيه استطرادات كثيرة خارجة عن صلب العنوان، إذ يفصل الباحث في بعض مسائل علوم القرآن دون أن يتبين من كلامه منهج البخاري في ذلك، فصار التماس منهجه من خلال البحث فيه عسراً، ومما أضفته: (المطلب 1، 2، 3 في البحث الأول)، وكذا (المطلب 2، 5 في البحث الثالث)، كما أن الهدف الثاني ليس موجوداً في بحثه.

- «التفسیر»، وباب «القراءات القرآنية»، وغيرها من الأبواب التي لا یخلو صحیح البخاری من آثارٍ فیها. ولیس كل ما ذكرته فی القسم الأول قد سبقت إلیه، إلا أن فی بعض الجوانب تحتاج إلى مزید بحث وتعمُّق، فأحببت الإشارة إلیها، كتكرار الآیة فی تبویبات البخاری على أكثر من مسألة علمیة.
- وأما القسم الثانی فلا أعرف من تطرق إلیه من خلال الصحیح بهذه الطریقة التي سلكتها، والله الموفق.
- منهج البحث:**
- 1 - سأسلک فی هذا البحث المنهج التحلیلی من خلال الأحادیث الواردة فی تفسیر سورة الفاتحة من كتاب التفسیر من صحیح البخاری.
- 2 - سأذكر المسألة العلمیة بعنوان، ثم أذكر ما یدل علیها من هذه الأحادیث.
- 3 - سأبین المسألة العلمیة كما هی عند البخاری، دون التطرق لأقوال غیره، أو للاختلاف الوارد فی المسألة؛ لأن هذا لیس من مقصود البحث.
- خطة البحث:**
- رأیت أن أقسم هذا البحث إلى مقدمة، وتمهید، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وهي مرتبه على النحو الآتی:
- المقدمة: وتشمل أهمیة البحث، وأهدافه، والدراسات السابقة، وخطة البحث.
 - تمهید: الإمام البخاری، ومكانة صحیحہ، ونبذة عن كتاب التفسیر.
 - المبحث الأول: نبذة عن الإمام البخاری.
 - ثانیاً: مكانة صحیح البخاری.
 - ثالثاً: التعریف بكتاب التفسیر فی صحیحہ.
 - رابعاً: سیاق تفسیر سورة الفاتحة من صحیح البخاری.
 - المبحث الأول: منهجه العام فی سورة الفاتحة، وفیه خمسة مطالب.
 - المطلب الأول: توسعه فی مفهوم التفسیر.
 - المطلب الثانی: تفسیره بالرأی.
 - المطلب الثالث: ما یسنده وما یعلقه.
 - المطلب الرابع: استفادته من العلماء السابقین.
 - المطلب الخامس: تکراره للحديث.
 - المبحث الثانی: مصادره فی تفسیر الفاتحة، وفیه أربعة مطالب.
 - المطلب الأول: النظائر القرآنیة «تفسیر القرآن بالقرآن».
 - المطلب الثانی: التفسیر النبوی.
 - المطلب الثالث: تفسیر التابعین.
 - المطلب الرابع: التفسیر اللغوی.
 - المبحث الثالث: أنواع علوم القرآن التي أوردها فی سورة الفاتحة، وفیه خمسة مطالب..
 - المطلب الأول: علم غریب القرآن.

محبة للعلم، فتعلم في صغره، وظهر تميزه في العلم، ويقول عن ذلك: «أُلهمت حفظ الحديث، وأنا في الكتاب، قال - أي: أبو جعفر الوراق -: «وكم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من الكتاب بعد العشر، فجعلتُ اختلف إلى الداخلي وغيره، فقال يوماً - فيما كان يقرأ للناس -: عن أبي الزبير، عن إبراهيم، فقلت له: يا أبا فلان، إنَّ أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم، فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك، فدخل ونظر فيه، ثم خرج، فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عدي، عن إبراهيم، فأخذ القلم مني وأحكم كتابه، فقال: صدقت. فقال له بعض أصحابه: ابنُ كم كنتَ إذا رَدَدْتَ عليه؟ فقال: ابن إحدى عشرة، فلما طعنت في ست عشرة سنة حفظتُ كتبَ ابن المبارك، ووکیع، وعرفت كلام هؤلاء»⁽⁷⁾.

وارتحل البخاري في طلب الحديث إلى عدة بلدات، فأتى الحجاز: المدينة، ومكة، ومدن العراق كلها، والجلال وسائر مدن خراسان التي بين بلده وبين العراق والشام والجزيرة ومصر⁽⁸⁾. وأكثر في رحلاته لطلب العلم من السماع عن الشيوخ حتى قال: «كتبتُ عن ألفٍ وثمانين رجلاً»⁽⁹⁾.

- المطلب الثاني: علم أسماء السور.
- المطلب الثالث: علم فضائل السور.
- المطلب الرابع: علم المكي والمدني.
- المطلب الخامس: علم عد الآي.
- الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

أسأل الله أن يبارك في جهدي وعملي، إنه ولي التوفيق، وهو المسدّد المعين، وأن يجعل كل وقتي لخدمة كتابه، إنه سميع مجيب.

تمهيد

الإمام البخاري، ومكانة صحيحة، ونبذه عن كتاب التفسير أولاً: نبذة عن الإمام البخاري.

اسمه ونسبه، هو: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه، وقيل: بددزبه، وهي لفظة بخارية، ومعناها الزرّاع⁽⁴⁾.

وقد ولد ﷺ بعد صلاة يوم الجمعة، لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر شوال، سنة أربع وتسعين ومائة⁽⁵⁾، بـ«بخارى» وتقع اليوم في جمهورية «أوزباكستان»⁽⁶⁾.

وكانت نشأة الإمام البخاري ﷺ في بيئة صالحة

(7) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (2/ 6-7).

(8) سير أعلام النبلاء، للذهبي (12/ 349-395).

(9) المرجع السابق (12/ 395).

(4) سير أعلام النبلاء، للذهبي (12/ 391).

(5) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (2/ 6).

(6) بلدان الخلافة الشرقية، لكي لسترنج ص (503-506).

العشاء، ليلة الفطر، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر يوم السبت سنة ست وخمسين ومائتين، وكان عمره اثنتين وستين سنة إلا اثني عشر يوماً⁽¹⁵⁾.

ثانياً: مكانة صحيح البخاري.

تظهر مكانة صحيح البخاري من جهتين، الأولى: مكانة مؤلفه - وقد مر -، والثانية: اعتناء الأمة به، لما ظهر فيه من دقة التصنيف، وحسن الاختيار، وعلو الشرط.. وتخصيصه لصحيح حديث النبي ﷺ⁽¹⁶⁾.

وأراد البخاري بهذا الكتاب أن يجمع كتاباً مسنداً مختصراً مشتملاً على الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، دفعه إلى ذلك ما بينه بقوله: «كنا عند إسحاق بن راهويه، فقال بعض أصحابنا: لو جمعتم كتاباً مختصراً لسنن النبي ﷺ، فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع هذا الكتاب»⁽¹⁷⁾ فقام باتقاء هذه المادة من ستمائة ألف حديث، واستغرق ذلك منه ست عشرة سنة، ولم يدخل فيه إلا الصحيح⁽¹⁸⁾.

وهو بذلك أول من صنف في جمع الحديث الصحيح. قال الإمام ابن الصلاح (ت: 643): «أول من صنف الصحيح: البخاري أبو عبدالله محمد بن إسماعيل

وقد حظي الإمام البخاري ﷺ بمكانه عظيمة بين أهل العلم، وشهد له بذلك شيوخه قبل تلامذته، ومن ذلك قول الإمام الفلاس (ت: 231): «حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث»⁽¹⁰⁾.

وقال الإمام أحمد بن حنبل (ت: 241): «ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل»⁽¹¹⁾.

وقد ذكر للإمام علي بن المديني (ت: 234) قول البخاري: «ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني». قال حامد بن أحمد: «فذكر هذا الكلام لعلي بن المديني. فقال لي: دع قوله، هو ما رأى مثل نفسه»⁽¹²⁾.

وقال الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت: 311): «ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل»⁽¹³⁾.

والكلام في نقل الثناء عليه يطول.

وفي آخر حياته ابتلي بحسد أقرانه وبعض شيوخه؛ فوشوه عند أمير بخارى، واتهم بالقول بخلق القرآن في الفتنة المشهورة⁽¹⁴⁾، فرجع إلى بلده «خَرْتُكَ» ببخارى، فمات بها ﷺ في ليلة السبت عند صلاة

(10) هدي الساري، لابن حجر ص (506).

(11) المرجع السابق ص (507).

(12) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (18/2).

(13) سير أعلام النبلاء، للذهبي (432/12).

(14) ينظر تفاصيلها في: سير أعلام النبلاء، للذهبي (453/12 - 466).

وهدى الساري، لابن حجر ص (490-493).

(15) سير أعلام النبلاء، للذهبي (466/12).

(16) المرجع السابق (402/12).

(17) المرجع السابق (401/12).

(18) طبقات الشافعية، للسبكي (221/2).

رسول الله ﷺ، قد صح عنه، ورسول الله ﷺ قاله، لا شك فيه، لا يحنث، والمرأة بحالها في حبالته»⁽²²⁾.

كما اتفقت كلمة المحدثين على أن كل حديث فيه فقد تجاوز القنطرة. وأما ما انتقد عليه فلم ينزله عن مرتبة الصحيح.

كما أن مما لا بد من معرفته أن أغلب متون الكتاب متواترة، وهي مروية من طرق أخرى غير كتابه.

قال أبو إسحاق الإسفراييني (ت: 418): «أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها. ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل ذلك فذاك اختلاف في طرقها ورواتها»⁽²³⁾.

وجميع الأمة قد تلقت كتابه الصحيح بالقبول، فمنذ زمن مصنفه والكتاب يزداد مكانة في نفوس المسلمين.

قال ابن تيمية (ت: 728): «إن الذي اتفق عليه أهل العلم أنه ليس بعد القرآن كتاب أصح من كتاب البخاري ومسلم»⁽²⁴⁾.

ولما للصحيح من أهمية كبرى عند علماء المسلمين، فقد اعتنى به العلماء قديماً - وما زالوا - اعتناء ليس له مثيل من قبل ولا من بعد، إلا ما كان من

الجعفي مولاهم، وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري... وكتابهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز»⁽¹⁹⁾. وقد عرض كتابه - تمشياً مع عادة أهل العلم والفضل - على بعض شيوخه وأقرانه، فأقروه على ذلك. فكان بمثابة الاتفاق من أهل عصره على منزلة كتابه.

وسبر علماء الحديث كتابه الصحيح بعده - مع ما كان عليه البخاري من الحفظ والضبط والأمانة - فاتفقت كلمتهم على أن أعلى درجات الحديث الصحيح: ما اتفق عليه البخاري ومسلم، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم⁽²⁰⁾ ثم...

قال الإمام النووي (ت: 676): «اتفق العلماء - رحمهم الله - على أنه أصح الكتب بعد القرآن العزيز: الصحيحان: البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلماً ممن يستفيد من البخاري، ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث»⁽²¹⁾.

قال الحافظ أبو نصر الوائلي السجزي (ت: 444): «أجمع أهل العلم «الفقهاء» أن رجلاً لو حلف بالطلاق أن جميع ما في البخاري مما روي عن

(19) علوم الحديث، لابن الصلاح ص (13-14).

(20) خلافاً لبعض المغاربة، وأبي أحمد النيسابوري حيث قدموا صحيح مسلم على صحيح البخاري.

(21) شرح صحيح مسلم، للنووي (1/14).

(22) مقدمة ابن الصلاح ص (26).

(23) فتح المغيث (1/72).

(24) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (20/321).

- اعتنائهم بالقرآن الكريم، وهذا واضح من كثرة المؤلفات التي ألّفت عليه من شروح ومستخرجات ومستدركات وتعليق، وملخصات...
- وقال ابن تيمية: «وأما كتب الحديث المعروفة مثل: البخاري ومسلم، فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن»⁽²⁵⁾.
- ويكفيك هذه الشهادة من ناقد خبير عالم بصير بالصحيح والسقيم⁽²⁶⁾.
- وقال زكريا الأنصاري (ت: 926): «وبالجملة فكتابهما - أي: البخاري ومسلم - أصح كتب الحديث»⁽²⁷⁾.
- ثالثاً: التعريف بكتاب التفسير في صحيحه.
- ذكر الحافظ ابن حجر (ت: 852) في خاتمة شرحه لكتاب التفسير من صحيح البخاري بعض الإحصاءات المهمة حول كتاب التفسير، ومنها:
- اشتمل كتاب التفسير على خمسمائة حديث، وثمانية وأربعين حديثاً من الأحاديث المرفوعة، وما في حكمها.
- الموصول من ذلك أربعمائة حديث، وخمسة وستون حديثاً، والبقية معلقة وما في معناه.
- المكرر من ذلك فيه، وفيما مضى أربعمائة وثمانية وأربعون حديثاً.
- الخالص منها مائة حديث.
- وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم خمسمائة وثمانون أثراً، تقدم بعضها في بدء الخلق وغيره، وهي قليلة.
- وافقه مسلم على تخريج بعضها، ولم يخرج أكثرها؛ لكونها ليست ظاهرة في الرفع.
- والكثير منها من تفاسير ابن عباس رضي الله عنه⁽²⁸⁾.
- ومما هو معلوم أن الإمام البخاري لم يقتصر اعتناؤه بالتفسير في صحيحه على ما أورده في الكتاب الخاص بالتفسير، بل في كتاب فضائل القرآن، جملة كبيرة من أحاديث التفسير، بل قد بوب لأبواب كثيرة - في غير هذين الكتابين - بآيات قرآنية. وكثرة أحاديث التفسير في صحيح البخاري جعلت بعض العلماء يجمع أحاديث التفسير في صحيح البخاري، فقد ذكر أن الحافظ ابن حجر العسقلاني ألّف في ذلك كتاباً أسماه: «تجريد التفسير من صحيح البخاري على ترتيب السور»⁽²⁹⁾.
- واعتناء البخاري بأحاديث التفسير ظاهر ليس في

(25) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (74/18).

(26) ملخص من كتاب مكانة الصحيحين، لخليل بن إبراهيم ملا خاطر.

(27) فتح الباقي شرح ألفية العراقي (40/1).

(28) فتح الباري، لابن حجر العسقلاني (8/743-744).

(29) ينظر: شذرات الذهب، لابن عماد الحنبلي (7/272)، وكشف

الظنون، لحاجي خليفة (1/345).

صحيحه فحسب، بل في سائر كتبه⁽³⁰⁾.

رابعاً: سياق تفسير سورة الفاتحة من صحيح البخاري.

بما أن البحث سيتناول بالدرس باب تفسير سورة الفاتحة من صحيح البخاري، فناسب قبل البدء في البحث أن أسوق ما قاله المؤلف في الباب. قال الإمام البخاري رحمه الله:

كِتَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ

﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ «اسْمَانِ مِنَ الرَّحْمَةِ، الرَّحِيمِ وَالرَّاحِمُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، كَالْعَلِيمِ وَالْعَالِمِ».

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ

وُسُمِّيَتْ أَمَّ الْكِتَابِ؛ أَنَّهُ يُبْدَأُ بِكِتَابَتِهَا فِي الْمَصَاحِفِ، وَيُبْدَأُ بِقِرَاءَتِهَا فِي الصَّلَاةِ.

وَالَّذِينَ: الْجَزَاءُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، كَمَا تَدِينُ تَدَانُ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: «﴿بِالَّذِينَ﴾ (الانفطار: 9): بِالْحِسَابِ،

﴿مَدِينِينَ﴾ (الواقعة: 86): مُحَاسِبِينَ».

4474 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ،

قَالَ: حَدَّثَنِي خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمَعْلَى، قَالَ: كُنْتُ أَصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ، فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ أُجِبْهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي، فَقَالَ: «﴿أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ (الأنفال: ٢٤). ثُمَّ قَالَ

(30) سبقت الإشارة في الدراسات السابقة من المقدمة عن رسالة علمية في الموضوع.

لِي: (لَأَعْلَمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ السُّورِ فِي الْقُرْآنِ، قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ). ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ، قُلْتُ لَهُ: «أَلَمْ تَقُلْ لَأَعْلَمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ؟»، قَالَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ.

بَابُ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾

4475 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فَقُولُوا: آمِينَ؛ فَمَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ).

المبحث الأول: منهجه العام في سورة الفاتحة

المطلب الأول: توسعه في مفهوم التفسير⁽³¹⁾.

المتنبع للأحاديث التي يوردها البخاري في كتاب

(31) التفسير من مادة (فَسَّرَ)، ومعانيها تدور حول الكشف والإيضاح والبيان. ينظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، مادة (الفاء والسين والراء). ومعنى قولهم: فسر الكلام؛ أي: وضعه، وأبان عن المراد من كلام المتكلم.

وغلب استخدام لفظ (التفسير) على بيان معنى كلام الله، ولفظ (الشرح) على شرح كلام رسول الله ﷺ، وعلى شرح الأشعار، وعلى شرح الكتب.

والذي يترجح لي أن المراد بتفسير القرآن: بيان معاني القرآن الكريم. ينظر: مفهوم التفسير والتأويل، لمساعد الطيار ص (53 - 88).

التفسیر یرى أنها لا یصدق علیها مصطلح التفسیر، ولذلك اعترض بعض شُراح صحیح البخاری علی إدخاله لبعض الأحادیث التي لم یظهر لهم ارتباطها بمفهوم التفسیر، واجتهد آخرون فی بیان مفهوم التفسیر عنده من خلال ما أورده الإمام فی كتاب التفسیر من صحیحه، فاعتذروا له فی إیراد مثل هذه الأحادیث.

ومما وقع علیه من الاعتراض، قول العینی (ت: 855): «أی: هَذَا بَابٌ فِیهِ ذِکْرُ قَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (الفاتحة: 7)، وَلَا وَجْهَ لَذِکْرٍ لَفْظٍ: بَابٌ هُنَا، وَلَا ذِکْرَهُ حَدِيثُ الْبَابِ هَهُنَا مَنَاسِبًا، لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّفْسِيرِ، وَإِنَّمَا مَحَلُّهُ أَنْ يَذْکُرَ فِي فَضْلِ الْقُرْآنِ»⁽³²⁾.

والتفسیر عند العینی (ت: 855): «التکشیف عن مدلولات نظم الْقُرْآنِ»⁽³³⁾.

ولما حمل العینی طریقة البخاری فی إیراده أحادیث كتاب التفسیر علی هذا المصطلح الذي لا یظهر أنه مرادٌ عند البخاری - وقع هذا الاعتراض، وهو فی غیر محله؛ لأن للبخاری مرادات فی إیراد هذه الأحادیث فی كتاب التفسیر.

ومن أفضل ما قیل فی منهج البخاری فی كتاب التفسیر، ما ذکره المحدث محمد زکریا بن یحیی

(32) عمدة القاری (18/81).

(33) المرجع السابق (18/79).

الکاندهلوی فی کتابه «الأبواب والتراجم لصحیح البخاری»⁽³⁴⁾، وقد نقل عن جماعة من أهل العلم فی هذا المقام، ومنه: قول محمد أنور کشمیری (ت: 1352): «ثم اعلم أن تفسیر المصنف لیس علی شاکلة تفسیر المتأخرین فی کشف المغلقات وتقریر المسائل، بل قصد فیهِ إخراج حدیث مناسب متعلق به، ولو بوجه»⁽³⁵⁾.

وقال أبو مسعود رشید أحمد الكنکوهی (ت: 1323): «الذي ینبغي التنبه له أن التفسیر عند هؤلاء الکرام أعم من أن یشرح کلمة، أو تفصیل قصة مما یتعلق بالكلام، أو بیان فضیلة، أو بیان ما یقرأ بعد تمام السورة، ولا أقل من أن یشرح لفظ القرآن وارداً فی الحدیث.

وكون الأمور المتقدمة من التفسیر ظاهر»⁽³⁶⁾ وإنما الخفاء فی هذا الآخر.

والنکته فیهِ أن لفظ الحدیث یفسر لفظ القرآن بحيث یعلم منه أن المراد فی الموضعین واحد.

وکثیراً ما ینکشف معنی اللفظ بوقوعه فی قصة کلام، ولا یتضح مراده لو وقع هذا اللفظ فی غیر تلك القصة، فإذا لاحظ الرجل الآیة والروایة معاً كانت له

(34) الأبواب والتراجم لصحیح البخاری، للکاندهلوی (5/7، 9).

(35) فیض الباری علی صحیح البخاری (5/186).

(36) قلت: لیس کل ما ذکره یدخل فی التفسیر، وإن أدخلها من

کتب تفسیراً فی کتابه.

مكنةً على تحصيل المعنى، والله تعالى أعلم⁽³⁷⁾.

المطلب الثاني: التفسير بالرأي:

وبعد: فإننا لو أردنا أن نستنبط مفهوم التفسير من خلال كتاب التفسير في صحيح البخاري، فإننا سنجد أنه أوسع من بيان المعاني، وأنه يدخل فيه كل ما يتعلق بالسور أو الآية من أي وجه كان؛ لذا أدخل فضل التأمين في تفسير سورة الفاتحة، مع أن التأمين ليس من القرآن بإجماع، لكن له تعلق واضح بالسورة أثناء قراءتها في الصلاة.

وهذا المنهج الذي سلكه البخاري في كتاب التفسير يدل على توسُّع في مفهوم التفسير عنده، لذا لا يحاكم البخاري إلى مفهوم التفسير عند غيره، كما فعل العيني (ت: 855) في انتقاده للبخاري (ت: 256).

وإدخاله بعض ما ليس من التفسير لم يكن خافياً على بعض الشراح، وكانوا يبنهون على ذلك، ومن ذلك قول الحافظ ابن حجر (ت: 852): «قوله: «باب ما جاء في فاتحة الكتاب».

أي: من الفضل أو من التفسير أو أعم من ذلك، مع التقييد بشرطه في كل وجه⁽³⁸⁾.

(37) لامع الدراري، للكنكوهي (4/9)، وعلّق عليه الكاندهلوي، فقال: «أجاد الشيخ - قدس الله سرّه - في ذلك، فإنه يزول منه كثيرٌ من الإيرادات الواردة على البخاري في ذكر الروايات الكثيرة التي لا تعلق لها بتفسير الآية». الأبواب والتراجم لصحيح البخاري (9/5).

(38) فتح الباري (8/156).

يمكن أن نقسم التفسير بالرأي في كتاب التفسير إلى قسمين:

الأول: الرأي الذي قال به المفسرون السابقون له.

الثاني: اختياراته.

أما الرأي الذي قال به المفسرون السابقون له فسياًتي طريقته في النقل عنهم في المطلب. وأما اختياراته، فتظهر في جانبين:

الأول: أن يكون في مصادره أكثر من قول، ولا يذكر إلا قولاً واحداً:

لم يكن من عادة البخاري - فيما يظهر - ذكر الأقوال المختلفة في التفسير؛ إذ ليس كتابه هذا كتاباً مستقلاً في التفسير، بل هو جزء من كتاب كبير مرتبط بمنهج عام، وذكر الأقوال في التفسير لا يتناسب مع منهجه في هذا الكتاب.

ووقع - كثيراً - عنده اختيار قول واحد من بين عدد من أقوال المفسرين، ويدل لذلك أن المصادر التي ينقل منها قد تختلف في حمل اللفظة على معنى، ثم تراه يختار قولاً واحداً منها.

ولا ريب أن البخاري مطلع على عدد من الأقاويل في اللفظة أو الآية، لذا فإنه يمكن اختصار منهجه في ذلك بنقاط:

1 - لم يكن من منهجه ذكر هذه الأقاويل.

2 - كان يختار قولاً واحداً منها.

3 - لم يكن من منهجه تعليل اختياره.

ولا يوجد في سورة الفاتحة أي واحد من هذين النوعين، وإن كان موجوداً في غيرها، لذا سأذكر ما يوضح هذه الفكرة من سورة أخرى.

قال: «باب، قال مجاهد»، ثم ذكر مجموعة من أقواله، ومنها: «... ﴿وَمَا خَلَفَهَا﴾ (البقرة: 66): عبرة لمن بقي»⁽³⁹⁾.

وفي معنى الخلف أقوال، منها:

1 - لما بين يديها من القرى وما خلفها.

2 - لما بين يديها من معاصيهم، ولما خلفها من معاصيهم التي عملوها بعد هذه الفعلة⁽⁴⁰⁾.

الثاني: أن يظهر اختياره في ترجمة الأبواب:

إن تراجع البخاري تحمل فقهه وآراءه العلمية، ومن ذلك رأيه في تفسير بعض الآيات.

ويمكن ضرب مثالٍ لذلك بما يأتي:

قال: «باب ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ﴾ كَمَا

(39) كتاب التفسير، باب، قال مجاهد... (18/6).

(40) هذا قول الفراء في كتابه معاني القرآن، قال: «يعني المسخوخة التي مُسَخَّوْها، جُعِلَتْ نَكَالاً لما مضى من الذنوب ولما يعمل بعدها؛ ليخافوا أن يعملوا بها عمل الذين مُسَخَّوْا فَيَمَسَخُوا». معاني القرآن (1/43). وهذا أحد مصادر البخاري في كتاب التفسير. وهذا القول الذي ذكره الفراء مروى عن ابن عباس، كما تفسير الطبري (1/71).

يَعْرِفُونَ أَتْنَاءَهُمْ^ط وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ ﴿ (البقرة: 146) - إلى قوله -: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ (البقرة: 147).

حدثنا يحيى بن قزعة، حدثنا مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: بينا الناس بقاء في صلاة الصبح، إذ جاءهم آت، فقال: «إن النبي ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبة».

فذكره لحديث تحويل القبلة يدل على أن المراد به: «يعرف هؤلاء الأحرار من اليهود، والعلماء من النصارى أن البيت الحرام قبلتهم، وقبله إبراهيم، وقبله الأنبياء قبلك كما يعرفون أبناءهم»⁽⁴¹⁾.

ولم يحك ابن جرير غير هذا القول، ورواه عن ابن عباس وقتادة والسدي والريعي وابن جريج وابن زيد. وهذا القول يتناسق مع سياق الآيات؛ لأن الحديث قبلها وبعدها في شأن القبلة.

ويبدو أن من نُسب إليه وجه آخر، كان يفسر آية سورة الأنعام، وهي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿ (الأنعام: 20)، وتلك يتناسب معها أن يكون الضمير في ﴿يَعْرِفُونَهُ﴾ عائداً إلى النبي ﷺ.

وإذا كان كذلك، فإن استدراك بعض شراح

(41) تفسير الطبري (2/670).

فإن عرفان محمد ﷺ بنعته عرفاناً لجميع ما هو من أحواله المختصة، سيما أمر التحويل، فإنه كان علامة مكتوبة⁽⁴⁴⁾.

والذي يدل على توسيع مدلول الآية عند البخاري ليشمل غير ما سبقت له أنه سبق أن ذكر هذه الآية في كتاب المناقب، وترجم لباب فيه هذه الآية، وأورد تحته قصة آية الرجم في التوراة، مما يدل على أنه يدخل في معناها مثل هذه القصة، قال: «بَابُ قَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى -: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 146)».

ثم ذكر حديث ابن عمر: «أن اليهود جاءوا إلى رسول الله ﷺ فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا، فقال لهم رسول الله ﷺ: (ما تجدون في التوراة في شأن الرجم؟)».

فقال: نفضحهم، ويجلدون.

فقال عبد الله بن سلام: كذبتهم، إن فيها الرجم، فأتوا بالتوراة، فنشروها، فوضع أحدهم يده على آية

صحيح البخاري عليه ذكر أمر تحويل القبلة لا يستقيم، ومن هؤلاء العيني (ت: 855)، قال: «مطابقته لِلآيَةِ مثل مَا ذَكَرْنَا فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ»، وقال في الحديث السابق: «مطابقته لِلآيَةِ تَتَأْتِي بالتعسف يوضحها من يمعن النَّظْرَ فِيهِ»⁽⁴²⁾.

وليس في الأمر تعسف كما هو ظاهر من السياق، ومن اتفاق مفسري السلف على هذا القول.

وإذا استقر القول المناسب للسياق، فإنه لا يعني أن القول الآخر ليس له حظ من النظر، لكنه تبع لهذا المعنى، وهو من لوازمه، وقد أشار الكنكوهي (ت: 1332) إلى هذا الملحظ، فقال: «يعني أنهم عرفوا محمداً أنه النبي الموعود المنعوت في التوراة، وقد كان من نعته أنه يصلي إلى القبلة آخرًا، ويصلي إلى بيت المقدس أول قدمه مدة كذا، فمن هذه الحثية كان عرفانهم بمحمد ﷺ عرفاناً بتحويل القبلة. ولا حاجة إلى تصحيح إيراد هذه الرواية في هذا الباب إلى إرجاع ضمير (يعرفونه) إلى التحويل⁽⁴³⁾، فإن المرام حاصل بدونه أيضًا،

(42) ينظر: عمدة القاري (18/96)، وقد ذكر البخاري حديث ابن عمر في تحويل القبلة تحت «باب: ﴿وَلَمَّا أَتَتْ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾» (البقرة: 145)، والذي يظهر أن من مقاصد البخاري في تكرار حديث ابن عمر في شأن تحويل القبلة في عدد من الآيات التي صدرها في الترجمة، التنبيه على أن السياق كله في شأن تحويل القبلة.

(43) بل إرجاعه إلى أمر تحويل القبلة هو قول السلف الذين سبق =

= ذكرهم.

وهذا يشعر بأن بعض شراح البخاري لم يستفيدوا الاستفادة الدقيقة من التفسير الوارد عن السلف، كما لم يتبهاوا إلى أمر السياق، وأن صنيع البخاري في هذه الأبواب التي ذكر فيها حديث ابن عمر إنما هي إشارة إلى أن سياق الآيات متواصل في شأن تحويل القبلة. والله أعلم.

(44) لامع الدراري (9/8 - 9).

الرجم، فقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له عبد الله بن سلام: ارفع يدك، فرفع يده، فإذا فيها آية الرجم، فقالوا: صدق، يا محمد، فيها آية الرجم، فأمر بهما عليهما السلام فرجما. قال عبد الله، فرأيت الرجل يحنأ على المرأة يقيها الحجارة»⁽⁴⁵⁾.

المطلب الثالث: ما يسنده من التفسیر وما يعلقه.

سمى البخاري كتابه باسم يدل على مضمونه، وهو «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، وهذا يشير إلى أن غالب ما أسنده؛ إما أن يكون مرفوعاً إلى النبي ﷺ، أو في حكم المرفوع.

وأما ما وقفه، فإن الغالب عليه أن يكون من الصحابة أو من بعدهم.

ومما أسند في كتاب التفسیر، مما يوضح هذا التقسيم:

1 - التفسیر النبوي المباشر.

والحديث الوارد في الباب فيه تفسير لقوله تعالى -: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِ وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ (الحجر: 87)، هو تفسير نبوي مباشر، يُبين عن أن الذي امتنَّ الله به على نبيه ﷺ، هو إتيانه سورة الفاتحة. وهي

(45) صحيح البخاري، باب قوله - تعالى -: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾، كتاب المناقب، رقم الحديث (5363).

السبع المثاني، وهي القرآن العظيم⁽⁴⁶⁾.

2 - أن يكون الحديث له وجه تعلق بالآية:

مع أن البخاري جعل كتاباً مستقلاً في «فضائل القرآن»، إلا أنه قد يورد شيئاً منها في كتاب التفسیر، ووجه تعلقها أنها من باب الفضائل، والله أعلم، ومنها ما أورده هنا من حديث أبي سعيد بن المعلى.

3 - ما ورد عن الصحابة في بيان سبب النزول:

ومما أسنده مما له حكم الرفع عبارة النزول الواردة عن الصحابي، وكان ممن يرى أن صيغة (النزول) إذا وردت في عبارة الصحابي، فإنها من قبيل المسند، وقد ذكر هذا عنه جماعة، قال ابن تيمية: «وقد تنازع العلماء في قول الصاحب: «نزلت هذه الآية في كذا»، هل يجري مجرى المسند، كما يذكر السبب الذي أنزلت لأجله، أو يجري مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند؟

فالبخاري يدخله في المسند وغيره لا يدخله في المسند.

وأكثر المساند على هذا الاصطلاح كمسند أحمد وغيره، بخلاف ما إذا ذكر سبب نزلت عقبه، فإنهم كلهم يدخلون مثل هذا في المسند»⁽⁴⁷⁾.

ومصداق ذلك ما ذكره البخاري في تفسير سورة

(46) لا تخفى المناسبة اللفظية بين قوله ﷺ: (أعظم السور في القرآن)، وقوله - تعالى -: ﴿وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾.

(47) مقدمة في أصول التفسیر، لابن تيمية ص (48).

الأنفال، قال: «باب قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ (الأنفال: 1)».

قال ابن عباس: «الأنفال: المغنم».

قال قتادة: ﴿رِتْحُكُمْ﴾ (الأنفال: 46): «الحرب، يقال: نافلة عطية».

حدثني محمد بن عبد الرحيم، حدثنا سعيد بن سليمان، أخبرنا هشيم، أخبرنا أبو بشر، عن سعيد بن جبير، قال: قلت لابن عباس رضي الله عنه: سورة الأنفال، قال: «نزلت في بدر»⁽⁴⁸⁾.

وواضح من هذا المثال أنه لم يسند تفسير الأنفال بالغنائم، بل جعله موقوفاً على ابن عباس؛ لأنه يراه من قبيل التفسير الاجتهادي، أما الحكم بنزول سورة الأنفال بشأن بدر، فجعلها مسنداً، أي في حكم المرفوع. وعلى هذا سار عمله رحمته الله في صحيحه.

وفي هذا الموطن تجد أنه وقف عددًا من الروايات؛ لأنها من قبيل التفسير الاجتهادي عنده، وأما ما يتعلق بالروايتين الأخريين فإنهما مسندتان، وهما تحملان فضل سورة الفاتحة، وفضل موافقة الملائكة في التأمين، وورودهما هنا لا يعني أنهما متعلقتان بالمعاني الواردة في تفسير الفاتحة بقدر ما لهما من التعلق بهذه السورة، وهذا

ما ستأتي الإشارة إليه.

وهناك غير ذلك مما أدخله البخاري في المسند من كتب التفسير؛ كالأحاديث التي تصلح أن تكون بياناً للآية، والأحاديث التي توافق في معناها الآية، وغيرها مما يحتاج إلى استقراء، وهي محل بحث. **المطلب الرابع: استفادته من العلماء السابقين.**

استفاد الإمام البخاري في كتاب التفسير ممن سبقه، ومما لاحظته في تفسيره لسورة الفاتحة أن هذه الاستفادة كان لها عدة صور: **الصورة الأولى: التصريح بالقائل، مع إيراد قوله معلقاً.**

ومن ذلك ما ذكره بقوله: قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿بِالدِّينِ﴾ (الانفطار: 9): بِالحِسَابِ، ﴿مَدِينِينَ﴾ (الواقعة: 86): مُحَاسِنِينَ⁽⁴⁹⁾.

الصورة الثانية: عدم التصريح بالقائل، وذكر نصّ قوله.

قال البخاري: ﴿الدِّينِ﴾: الجَزَاءُ فِي الْحَيْرِ وَالشَّرِّ، كَمَا تَدِينُ تَدَانُ.

وأصل تفسير الدين بالجزاء أصله عند أبي عبيدة (ت: 210) في مجاز القرآن، قال: ﴿الدِّينِ﴾: الحساب والجزاء، يقال في المثل: كما تدين تدان⁽⁵⁰⁾.

(49) وصله الحافظ ابن حجر في تعلقيق التعليق (4/171).

(50) مجاز القرآن، لأبي عبيد (1/5).

(48) رواه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾.

الصورة الثالثة: عدم التصريح بالقائل، واختصار

القول.

من ذلك ما أورده البخاري عند تعليقه لسبب تسمية سورة الفاتحة بأمر الكتاب، فقال: «أَنَّهُ يُبْدَأُ بِكِتَابَتِهَا فِي الْمَصَاحِفِ، وَيُبْدَأُ بِقِرَاءَتِهَا فِي الصَّلَاةِ». قال الحافظ ابن حجر: «هو كلام أبي عبيدة في أول مجاز القرآن، لكن لفظه: «ولسور القرآن أسماء، منها: أن الحمد لله، تسمى أم الكتاب؛ لأنه يبدأ بها في أول القرآن، وتعاد قراءتها فيقرأ بها في كل ركعة قبل السورة. ويقال لها: فاتحة الكتاب؛ لأنه يفتح بها في المصاحف فتكتب قبل الجميع انتهى»⁽⁵¹⁾.

فبين الحافظ بكلامه أصل النقل ومصدره، وأن اللفظ جاء عند البخاري مختصراً بما قد لا يوضح معناه. **المطلب الخامس: تكراره للحديث.**

مما هو متقرر ومعلوم عن منهج الإمام البخاري في صحيحه، أنه يكرر الحديث، ويورده في عدة أبواب. ولكن هذا التكرار منه ﷺ لا يخلو من فائدة؛ كاستنباط مناسب للباب الذي يترجمه، أو إيراد بإسناد آخر لتقويته، أو لبيان اختلاف في ألفاظ الحديث الواحد، وغير ذلك من فوائد.

وقد اعتنى العلماء بهذه الأحاديث، فألف محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني الحفيد (ت 842) كتابه:

(51) فتح الباري (8/156).

«أنوار الدراري في مكررات البخاري»⁽⁵²⁾.

وقد كرر الإمام البخاري حديث سعيد بن المولى عدة مرات، أولها في كتاب التفسير، باب ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾... الآية، ولكن من طريق روح عن شعبة به. وثاني: في كتاب التفسير باب قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾، من طريق محمد بن جعفر غندر عن شعبة به. والثالث في كتاب فضائل القرآن، باب: فضل فاتحة الكتاب، من طريق يحيى بن سعيد عن الشعبي به.

ويلاحظ أن الاختلاف في تلازمة الإمام الشعبي، ومدار الحديث عليه، وكذا وقعت اختلافات في متن الحديث لا تغير في سياق القصة.

واتضح من تكرار البخاري للحديث؛ تنوع وجه استدلاله بالحديث الواحد، وإن كان وجه المناسبة في مواطن أظهر منها من مواطن أخرى.

المبحث الثاني: مصادره في تفسير الفاتحة

المفسر يرجع إلى كتاب الله، وإلى سنة رسول الله ﷺ، وإلى كلام العرب، وإلى الأحوال المتعلقة بالنزول.

وهذه المراجع هي التي رجع إليها الصحابة

(52) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا

المطلب الأول: النظائر القرآنية:

أ) المراد بالنظائر:

هي الألفاظ القرآنية التي لها معنى واحد في أكثر من آية⁽⁵³⁾.

ب) مثالها في حديث الباب:

قال البخاري: «وَالدِّينُ: الْجَزَاءُ فِي الْحَيْرِ وَالشَّرِّ، كَمَا تَدِينُ تُدَانُ».

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿بِالدِّينِ﴾ (الانفطار: 9): بِالحِسَابِ⁽⁵⁴⁾،
﴿مَدِينِينَ﴾ (الواقعة: 86): مُحَاسِنِينَ⁽⁵⁵⁾.

ج) وجه استفادته من هذا المصدر في الباب:

أن الإمام البخاري جعل لفظة ﴿الدِّينِ﴾ في الفاتحة، وفي التين والانفطار بمعنى واحد، وأضاف ما يدخل معها في الاشتقاق، وهو لفظ ﴿مَدِينِينَ﴾، وعلى هذا جرى عمل مؤلفي (الوجوه والنظائر) حيث لا يراعون مطابقة الكلمة للكلمة⁽⁵⁶⁾، وإنما قد يدخلون فيها

والتابعون وأتباعهم، ثم صارت في تفاسيرهم فانتظم تفسيرهم، مرجعاً لمن جاء بعدهم، أيضاً.

ولو رجعت إلى التفاسير التي جاءت بعد الصحابة، فإنك لا تجد غير هذه المعلومات في تفسيرهم، وما زادوه من نحو وبلاغة وغيرها، فإنه يعود إلى أحد هذه المصادر في نهاية الأمر، وإنما استقلت وصارت علوماً بعد عصرهم.

ومما تجدر الإشارة إليه - وهو من الأهمية بمكان - أن مصادر السلف واحدة، ومنهجهم واحد، وليسوا كما يصوره بعضهم أنهم مدارس متباينة، لا، بل هم مدرسة واحدة متفقة في المنهج والمصدر، واختلاف الواحد منهم عن الآخر في الاستزادة من مصدر دون غيره لا يمثل اختلافاً منهجياً حتى نجعلهم في مدارس متباينة.

ومهما اختلفت عباراتهم في التعبير عن تفسير لفظة أو جملة، فإن كثيراً منها يأتلف في نهاية الأمر على معنى كليٍّ واحد يدركه من كان له دربة في التعامل مع أقوالهم، وكان ضابطاً لمعاني الكلام العربي.

والذي نحن بحاجة إليه في مقام هذا الإمام العظيم أن نعتني بمصادره، ونستجلي طريقتيه في استفادته منها، وطريقته في الانتقاء من هذه المصادر، فإنه إما أن يختار من متعدد في الأقوال، وإما أن يترك بعض المفردات لا يعرج عليها، ويختار غيرها فيذكرها.

(53) ينظر في تعريفها: أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم، لمساعد الطيار ص (121)، ومعجم مصطلحات علوم القرآن، لمحمد بن عبد الرحمن الشايع ص (153).

(54) تفسير مجاهد ص (710).

(55) المرجع السابق ص (646).

(56) ذكر مقاتل في كتابه: الوجوه والنظائر المادة رقم (82) النشور في أربعة أوجه، وفي الوجه الثالث ذكر عدداً من النظائر، فقال: «والوجه الثالث: النشر يعني البسط، فذلك قوله في عسق: ﴿وَيَنْشُرُ رُحْمَهُ﴾ (الشورى: 28)، يقول: ويبسط رحمته، وهو=

ما يقع من الاشتقاق الأصغر. **الْمَتَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ** ﴿الحجر: 87﴾؛ فالرسول ﷺ جعلها (أعظم سورة)، والقرآن جعلها (القرآن العظيم)، فبينهما مناسبة لفظية، والله الموفق.

التفسیر (57).

فائدة وتتميم:

هناك نوع من العلم قلما وقعت العناية به، وهو: النظائر بين الكتاب والسنة، والبخاري أورد جملة من الأحاديث في كتاب التفسیر، وهي من هذا الباب.

ويمكن أن يدخل في ذلك ما ذكره في حديث الباب من قوله ﷺ: «لَأَعْلَمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ السُّورِ فِي الْقُرْآنِ»، مع قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَكَ سَبْعًا مِّنْ

المطر؛ كقوله في الكهف: ﴿يَنْشُرُ لَكُمْ رُءُوسَكُمْ مِّنْ رَّحْمَتِهِ﴾ (الكهف: 16)، يقول: ييسط لكم من رزقه، وقال في الفرقان: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا بَيَّزَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ (الفرقان: 48)، يقول: ييسط الرياح والسحاب للمطر، نظيرها في الأعراف. وقال في النمل: ﴿يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا﴾ (النمل: 63)، ييسط السحاب قدام المطر، وقال في الروم: ﴿ثُمَّ إِذَا أَنتُم بِشُرُوتُنْتُمْ ثَوْبًا﴾ (الروم: 20)، يعني: تبسطون. الأشباه والنظائر لمقاتل بن سليمان، تحقيق الدكتور عبد الله شحاته (208 - 209).

تنبيهان:

1 - جاءت بعض الآيات على غير قراءة حفص.

2 - ينظر في التنبيه على اسم كتاب مقاتل: (التفسیر اللغوي للقرآن الكريم) للدكتور مساعد الطيار ح (2)، ص (89 - 90).

التفسیر الثاني: تفسيره لآية سورة الحجر: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَكَ سَبْعًا مِّنْ أَلْمَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ ﴿الحجر: 87﴾ بأنها من أسماء الفاتحة أو أوصافها.

(57) ينظر: منهج الإمام البخاري في التفسیر من خلال كتاب الصحيح، لسيد أحمد خطري ص (297).

المطلب الثالث: تفسير التابعين.

أ) المراد بتفسير التابعين:

بيان معاني القرآن الكريم بأقوال التابعين⁽⁵⁹⁾.

والتابعي: من لقي صحابة رسول الله ﷺ،

=جبر ومجاهد والضحاك.

الثاني: هن آيات فاتحة الكتاب؛ لأنهن سبع آيات، وقد ورد عن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، ورواية عن ابن عباس، ويحيى بن يعمر، وأبي فاختة، وأبي بن كعب، وأبي العالية. ورواة عن الضحاك، وسعيد بن جبر، وإبراهيم وعبدالله بن عبيد الله بن عمير، وابن أبي مليكة، وشهر ابن حوشب، والحسن. ورواية عن مجاهد، وقتادة، وخالد الحنفي قاضي مرو.

الثالث: أعطيتك سبعة أجزاء: مُرْ، وَأَنَّهُ، وَبَشَرٌ، وَأَنْذَرُ، واضرب الأمثال، واعدد النعم، وآتيتك نبأ القرآن، وورد عن زياد بن أبي مريم.

الرابع: السبع المثاني هو القرآن العظيم، وورد عن أبي مالك غزوان الغفاري وطاووس الباني⁽⁵⁸⁾.

ولا شك أن تفسير النبي ﷺ هو المقدم، ويظهر أن من فسر بغير تفسيره لم يبلغه التفسير النبوي، فذهب إلى معاني صحيحة لو لم يكن للنبي ﷺ فيها قول:

فالفاتحة تسمى مثاني؛ لأنها تثنى في كل ركعة.

والسبع الطوال مثاني، لأنها تثنى فيه المعاني.

والقرآن كله مثاني، إذ ورد وصفه بهذا في قوله - تعالى -: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْخَبَرِ كِتَابًا مُّشْتَبِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ ۖ مِنَ يَشَاءُ ۖ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ (الزمر: 23)، والمعاني تثنى فيه.

(59) ينظر: التحرير في أصول التفسير، لمساعد الطيار ص (98).

(60) الاكتفاء في تعريف التابعي بالتقاءه بالصحابي هو مذهب جمهور =

ففي الحديث السابق قال النبي ﷺ لابن المعلی

ﷺ: (لَأَعْلَمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ السُّورِ فِي الْقُرْآنِ، قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ). ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ، قُلْتُ لَهُ: «أَلَمْ تَقُلْ لَأَعْلَمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ»، قَالَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الفاتحة:

2)، هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ).

ج) وجه استفادته من هذا المصدر في الباب:

ووجه استفادته في المثال الأول: أنه جعل مطلق

ندائه يدخل في مراد الآية. والرسول ﷺ نبه على دخول ندائه الخاص في المراد من الآية.

ويظهر من الحديث أن أبا سعيد يعرف الآية،

وتأخره عن إجابة النبي ﷺ فيه احتمالان:

الأول: أنه لم يفهم أن في هذه الآية وجوب إجابة

النبي ﷺ في ندائه الخاص.

الثاني: أن يكون هذا المعنى معروفاً عنده من

الآية، لكنه غفل عنه، إذ إنه أكمل صلاته، وهي تطوع،

وترك إجابة النبي ﷺ وهي واجبة.

وأما وجه استفادته في المثال الثاني: فهو تفسير

نبوي صريح، وهو يدل على أن العطف عطف صفات،

وليس عطف تغاير⁽⁵⁸⁾.

(58) تتميز: اختلف أهل التأويل في السبع المثاني على أقوال:

الأول: السبع السور من أول القرآن اللواتي يُعرفن بالطول.

وقد ورد عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وسعيد بن =

ويضاف في مفسريهم: وأخذ عنهم العلم.

تَدِينُ تُدَانُ».

(ب) مثاله في حديث الباب:

(ج) وجه استفادته من هذا المصدر في الباب:

قال البخاري: «قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿بِالدِّينِ﴾ (الانفطار:

والبخاري نقل هذا التفسير من أبي عبيد معمر بن

9): بِالْحِسَابِ، ﴿مَدْيِينِ﴾ (الواقعة: 86): مُحَاسِبِينَ».

المثنى (ت: 210) في كتابه (مجاز القرآن)⁽⁶³⁾.

(ج) وجه استفادته من هذا المصدر في الباب:

ولم يكن البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِدْعًا في هذا الأمر، بل

يظهر جلياً من تصريح البخاري استفادته تفسير

كان بعض المحدثين يستفيدون مما دَوَّنَه اللغويون،

﴿الدِّينِ﴾ من مجاهد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والبخاري كثيراً ما ينقل في

وينقلون عنهم بيان مفردات ألفاظ العرب ثقة منهم

كتاب التفسير عن مجاهد وغيره، مصرحاً باسمهم، وقد ينقل

بنقلهم وفهمه، واعتماداً منهم على تخصصهم في نقل

عن التابعين تفسير لفظة من القرآن دون التصريح باسمهم⁽⁶¹⁾.

اللغة، ولذا تجد أن اسمين من أسماء اللغويين تكثر في

المطلب الرابع: التفسير اللغوي.

كتب التفسير وكتب (غريب الحديث)⁽⁶⁴⁾، وهما الفراء

(أ) المراد بتفسير اللغوي:

(ت: 207)، وأبو عبيدة (ت: 210).

بيان معاني القرآن الكريم بمدلول مفرداته

وهذا المنهج سلكه البخاري، فاستفاد منها في

وتراكيبه في لغة العرب⁽⁶²⁾.

مواطن من كتابه الصحيح، خصوصاً كتاب (التفسير).

(ب) مثاله في حديث الباب:

والملاحظ أنه لم يكن يحرص على التصريح

قال البخاري: «الدِّينُ: الْجَزَاءُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، كَمَا

بأسمائهم، إلا فيما ندر⁽⁶⁵⁾، مما يدعو إلى التساؤل عن سبب

(63) ينظر: مجاز القرآن (1/ 23).

=المحدثين. ينظر تفصيله في: تدريب الراوي، للسيوطي

(64) مثل غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت: 224)،

(2/ 263-264).

ينظر: (1/ 7، 9، 10، 71، 87، وغيرها)، وغريب الحديث،

(61) من أمثلتها ما أشار إليه البخاري - في كتاب صلاة الخوف،

لأبي إسحاق إبراهيم الحربي (ت: 285)، ينظر: (1/ 4، 25،

باب صلاة الخوف رجالاً وركباً -، في معنى قوله - تعالى -:

59، 130، 163، وغيرها).

﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ (البقرة: 239): قال: راجلٌ: قائم.

(65) ورد ذكر الفراء باسمه بحسبى في موضع، قال: «قال يحسب:

يشير لقول مجاهد في الآية. أشار لذلك الحافظ ابن حجر، ينظر:

﴿وَالظَّهْرُ﴾ (الحديد: 3): على كل شيء علماً، ﴿وَالْبَاطِنُ﴾

فتح الباري: (3/ 245-246).

(الحديد: 3): على كل شيء علماً.

(62) ينظر: التفسير اللغوي ص (38-39)، والتحرير في أصول

وذكر أبا عبيدة باسمه في موضع، قال: «وقال معمر: أولياء=

التفسير، لمساعد الطيار ص (185).

ذلك؟

وقد شاع هذا الاستعمال، واستخدمه العلماء في

كتبهم التي ألفوها في هذا الشأن.

1 - أورد البخاري في تفسيره لسورة الفاتحة معاني بعض الكلمات الغريبة مثل قوله: «وَالَّذِينَ: الْجَزَاءُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، كَمَا تَدِينُ تُدَانُ»⁽⁶⁷⁾.

2 - تفسير الدين بالجزاء أصله عند أبي عبيدة (ت: 210) في مجاز القرآن، قال: «﴿الَّذِينَ﴾: الْحِسَابُ وَالْجَزَاءُ، يُقَالُ فِي الْمَثَلِ: كَمَا تَدِينُ تُدَانُ».

وجُلُّ مادة تفسير المفردات القرآنية من جهة اللغة أخذه عن يحيى بن زياد الفراء (ت: 207)، وعن معمر بن المثنى (ت: 210). وهو ناقل منهما، ومفيد مما كتبه، وليس له فيها تحرير مستقل.

3 - البخاري لم يكن له رأي خاص في اللغة، خلافاً لمن ادعى ذلك⁽⁶⁸⁾، فهو ناقل في أغلب أحواله، ثقة

(67) مجاز القرآن، لأبي عبيد (1/23).

(68) قاله سيد أحمد الإمام بن خطري: «وقد كان مجاز القرآن لأبي عبيدة ومعاني القرآن للفراء متغلغلين في حافظته الإمام البخاري فأفرغ منهما في صحيحه كمية كافية، وتكاد تكون الجوانب اللغوية التفسيرية في الجامع هي مادة الكتابين غير أن البخاري هدَّب كلا منهما واختصره اختصاراً، بيد أنه غلبت عليه الاستقلالية العلمية والنزعة الاجتهادية؛ لذا نراه يخالف أبا عبيدة والفراء من عدم الإكثار من الاستشهاد بالشعر في التفسير، وخالف أبا عبيدة والشافعي في كون القرآن يحتوي على ألفاظ غير عربية». رسالة ماجستير (منهج الإمام البخاري في التفسير من خلال كتاب الصحيح) ص (403).

وهذا النقل لا يُعدُّ كثيراً بجانب الأصل العام

للبخاري، وهو نقل الثابت من حديث الرسول ﷺ، بل هذه تُعدُّ من مزايا البخاري في صحيحه، إذ أضاف هذه الفوائد التي لها علاقة بالموضوع الذي يذكره، وإن كان ينتقي، ولا يذكر ذلك في كل باب أو تحت كل حديث.

المبحث الثالث

أنواع علوم القرآن التي أوردها في سورة الفاتحة

إن استنطاق الأحاديث النبوية في مسائل العلم، واستنباطها منه مجال رحب، وقد يغفل عنه طالب العلم وهو يقرر بعض المسائل العلمية.

وسأذكر ههنا بعض أنواع علوم القرآن التي دلَّ عليها حديث أبي سعيد بن المولى الذي ذكره البخاري في المباحث الآتية.

المطلب الأول: علم غريب القرآن.

يُقصدُ بغريب القرآن: تفسير ألفاظ القرآن من جهة لغة العرب⁽⁶⁶⁾.

=موالي، وأولياء ورثة».

(66) ينظر: أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم، لمساعد الطيار ص (81)، ومعجم مصطلحات علوم القرآن، لمحمد الشايع ص (111).

منه بالمنقول عنهم من جهة اللغة.

وتفسیر الثعلبي (ت: 427)⁽⁷¹⁾.

تسمیم:

المطلب الثاني: علم أسماء السور.

لهذين الكتابين منزلة كبيرة عند العلماء، وقد نقلوا منها كثيراً، ونجد ذكرهما والنقل عنها يتردد في بعض كتب التفسیر التي اعتنت بآثار السلف؛ كتفسیر الطبري (ت: 310)⁽⁶⁹⁾، وتفسیر ابن المنذر (ت: 318)⁽⁷⁰⁾،

1 - أشار الإمام البخاري إلى اسمين لها، فقال: «بَابُ مَا جَاءَ فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَسُمِّيَتْ أُمُّ الْكِتَابِ...». 2 - من طريقة البخاري في العناوين التي يصدر بها أحاديث السورة ما يأتي:

الأول: أن يصدرها تحت عنوان «باب»، كما ههنا، قال: «بَابُ مَا جَاءَ فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ»، «باب سورة المائدة»، «باب سورة الروم»⁽⁷²⁾.

الثاني: أن يصدر تفسیر السورة بلقبها دون ذكر لفظة «باب»، كقوله: (سورة البقرة، سورة آل عمران...) إلخ، أو بحكاية أول السورة؛ كقوله: (سورة إنا أعطيناك الكوثر).

= وهذا الكلام فيه نظر، فالبخاري لم يهذب كلامهما، كما هو المعروف من الحال في التهذيب، وإنما كان ينتخب من كتابيها ما يصلح له في صحيحه، ولم تظهر من خلال ذلك تلك النزعة الاستقلالية الاجتهادية التي يشير إليها الباحث، وعدم إكثاره من الشعر لا يعني عدم موافقته لها، بل لطبيعة كتابه، فهو ليس كتاب تفسیر كما هو المعهود من كتب المفسرين، وإنما هو في المسند إلى رسول الله ﷺ، فكيف يريد منه الباحث أن يكون مع الاستشهاد بالشعر أو غيره كالتوسع في مسائل اللغة والنحو وغيرها، وهل سيؤاخذ عليه لتركه لها، أم سيجعلها محمداً له كما فعل هنا؟.

ولاشك أن الأمر لا يعدُّ من هذا ولا من ذاك، والصحيح أن البخاري في هذا ناقلٌ في أغلب أحواله، ثقة منه بالمنقول عنهم من جهة اللغة، وليس وراء ذلك مبرر آخر، والله أعلم.

(69) كان الطبري كوفيًّا في أصوله النحوية اللغوية، وكان يُجَلُّ كتاب معاني القرآن للفراء (ت: 207)، وقد نقل منه كثيراً، وكان ينسب نقله عنه تحت رسم «بعض نحوي الكوفة»، لكنه لم يكن يرض قوله إذا خالف السلف الكرام، ينظر تفسيره لقوله - تعالى -: ﴿لَا تَسْمَعْ فِيهَا نَعْيَةً﴾ (الغاشية: 11). وأما أبو عبيدة فقد نقل عنه كثيراً تحت رسم «بعض لغوي البصرة»، وكان يعترض عليه في بعض تفسيراته اللغوية، ينظر تفسيره لقوله - تعالى -: ﴿وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ (يوسف: 49).

(70) روى عن أبي عبيدة من طريق علي بن عبدالعزيز عن الأثرم عنه ص (54)، وروى عن الفراء من طريق علي بن أبي عبيد عنه ص (73). تفسیر القرآن، لابن المنذر.

(71) أما كتاب الفراء فهو أحد مصادر الثعلبي من كتب المعاني في تفسيره، وقد رواه بسنده عن الفراء، ونسخته هي نسخة السُّمَرِي المطبوعة، مقدمة الكشف والبيان (110). وأما كتاب مجاز القرآن فجعله في كتب الغريب والمشكلات، ورواه بسنده عن أبي عبيد، مقدمة الكشف والبيان (117). مقدمة الكشف والبيان، للثعلبي.

(72) لا يخفى على من يطلع على صحيح البخاري؛ اختلاف النسخ في حكاية مثل هذا، وما ذكرته هو على أحد هذه النسخ، وإلا فإن في بعضها (باب تفسیر سورة المائدة).

5 - وفي تفسير سورة الفاتحة علّل البخاري لهذه التسمية⁽⁷⁶⁾، فقال: « أَنَّهُ يُبْدَأُ بِكِتَابَتِهَا فِي الْمَصَاحِفِ، وَيُيَدُّ بِقِرَاءَتِهَا فِي الصَّلَاةِ »، لكن هذا لا يكاد يوجد في غيرها، والله أعلم.

المطلب الثالث: علم فضائل السور.

1 - فضل القرآن، أو فضائل القرآن نوع من أنواع علوم القرآن التي كتب العلماء فيها كتباً مستقلة، كما ضمّنوه بعض كتبهم، ومنهم البخاري الذي خصّ

(76) لم يكن من عناية البخاري التعليل لأسماء السور، وإنما أورد هذا التعليل في سورة الفاتحة تبعاً - فيما يظهر - لأبي عبيدة معمر بن المثنى الذي قال في موطنين:

الأول: «ولسور القرآن أسماء: فمن ذلك أن الحمد لله تسمى أم الكتاب»، لأنه يبدأ بها في أول القرآن، وتعاد قراءتها، فيقرأ بها في كل ركعة قبل السورة، ولها اسم آخر يقال لها: فاتحة الكتاب؛ لأنه يفتتح بها في المصاحف، فتكتب قبل القرآن. مقدمة مجاز القرآن (5/1).

والثاني: «أم الكتاب: مجاز تفسير ما في سورة الحمد» وهي «أم الكتاب»؛ لأنه يبدأ بكتابتها في المصاحف قبل سائر القرآن، ويبدأ بقراءتها قبل كل سورة في الصلاة». مجاز القرآن (20/1).

قال ابن حجر: «...» وسميت أم الكتاب أنه «بفتح الهمزة» يبدأ بكتابتها في المصاحف، ويبدأ بقراءتها في الصلاة». هو كلام أبي عبيدة في أول مجاز القرآن، لكن لفظه: ولسور القرآن أسماء، منها أن الحمد لله تسمى أم الكتاب؛ لأنه يبدأ بها في أول القرآن، وتعاد قراءتها، فيقرأ بها في كل ركعة قبل السورة. ويقال لها: فاتحة الكتاب؛ لأنه يفتتح بها في المصاحف، فتكتب قبل الجميع انتهى». فتح الباري (8/156).

3 - لم يُعن البخاري بتعديد أسماء السور، وإنما جاء ذلك في سورة الفاتحة فذكر اسمها، وزاد عليه اسماً آخر، وهذا تصريح منه باسمين من أسماء الفاتحة التي تحظى بعدد كثير من الأسماء التي بلغت أكثر من عشرين اسم عند بعض العلماء⁽⁷³⁾.

ولكننا لا نجد هذا في غير هذا الموضع.

4 - قلماً يورد خبراً يتضمن اسم السورة⁽⁷⁴⁾، فمع أنه روى هذا الاسم الذي صدر به عن النبي ﷺ إلا أنه لم يورده هنا، فقد روى عن عبادة بن الصامت: أن رسول الله ﷺ قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»⁽⁷⁵⁾، وهذا الاسم الوارد في هذا الحديث هو الذي صدر به تفسير سورة الفاتحة.

(73) ينظر: الإتيان، للسيوطي (2/349)، وأسماء القرآن الكريم وأسماء سورة وآياته، د. آدم بمبا ص (51 - 53)، وأسماء سور القرآن وفضائلها، لمنيرة محمد الدوسري ص (98 - 149)، وأسماء سور القرآن الكريم، لمحمد بن عبد الرحمن الشايع ص (30 - 44).

(74) مما ورد عنه من هذا، ما أسنده في سورة الإسراء، قال: «سورة بني إسرائيل:

حدثنا آدم، حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، قال: سمعت عبد الرحمن بن يزيد، قال: سمعت ابن مسعود ؓ، قال: «في بني إسرائيل، والكهف، ومريم: إنهن من العتاق الأول، وهن من تلادي».

(75) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، في الحضر والسفر، وما يجهر فيها وما يخافت ح (756).

«فضائل القرآن» بكتاب من صحيحه جعله بعد «كتاب التفسير».

على بعض⁽⁷⁸⁾.

المطلب الرابع: علم المكي والمدني.

ذهب جماهير أهل العلم إلى أن سورة الفاتحة مكية، وذهب بعضهم إلى أنها مدنية، وقد دلّ حديث أبي سعيد بن المولى على أن سورة الفاتحة مكية؛ لأن الله امتنَّ على نبيه ﷺ بها فيما مضى من زمنٍ قبل نزول قوله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ (الحجر: 87)، وسورة الحجر مكية، ومن ثمَّ فإن نزول السورة التي امتن الله بها على نبيه ﷺ تكون قبل نزول هذه الآية؛ لذا لا يمكن أن تكون مدنية، والله أعلم⁽⁷⁹⁾.

وهذه الآية أحد حجج من أثبت مكيتها.

وبهذا يكون حديث أبي سعيد بن المولى قد أشار

إلى علم المكي والمدني، والله أعلم.

المطلب الخامس: علم عد الآي.

1 - علم عدّ الآي من أنواع علوم القرآن التي اعتنى العلماء بها، وألفوا فيه المؤلفات، وقد أشار هذه

2 - قد أورد البخاري هذا الحديث «حديث أبي سعيد بن المولى» في فضل سورة الفاتحة من كتاب «فضائل القرآن»، وهو ألصق به من كتاب التفسير.

3 - المستقرى لما كتبه العلماء من أحاديث فضائل القرآن أو سورة وآيه يمكن أن يقسم أنواع الفضائل التي أدخلوها إلى ما يأتي:

الأول: ما يخص قراءته ﷺ بزمن معين، كقراءة سورة الإخلاص في الوتر.

الثاني: ما يرتب عليه من الأجر، كذكره لسورة الإخلاص بأنها تعدل ثلث القرآن.

الثالث: ما يرتب عليه من التأثير المحسوس، كالفاتحة التي قرأها الصحابي على اللديغ، فبرئ بإذن الله.

الرابع: ما يبين فضيلته العامة، كذكره صيغة «أفعل»، ومنه قوله هنا: (أعظم سورة).

وفضائل السور والآي منها ما هو صحيح؛ كهذا

الحديث، ومنها ما هو ضعيف.

4 - في الحديث إشارة لمسألة تفاضل سور القرآن وآياته. قال العلامة ابن الملقن: «فيه دلالة على فضيلة كلام الله بعضه على بعض، وهو الصواب»⁽⁷⁷⁾. وقال الحافظ ابن حجر: «واستدل به على تفضيل بعض القرآن

(78) فتح الباري، لابن حجر (9/632).

(79) قال القرطبي: «اختلفوا أهي مكية أم مدنية؟ فقال ابن عباس وقتادة وأبو العالية الرياحي، واسمه رفيع وغيرهم: هي مكية. وقال أبو هريرة ومجاهد وعطاء بن يسار والزهري وغيرهم: هي مدنية. ويقال: نزل نصفها بمكة، ونصفها بالمدينة. حكاها أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي في تفسيره. والأول أصح؛ لقوله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ (الحجر: 87)، والحجر مكية بإجماع». الجامع لأحكام القرآن (1/115).

(77) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (22/13).

اسْمَانِ مِنَ الرَّحْمَةِ، الرَّحِيمِ وَالرَّاحِمِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ،
كَالْعَلِيمِ وَالْعَالِمِ.

بَابُ مَا جَاءَ فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ، ففسّر البسملة، ثم
ابتدأ بالفاتحة.

ويساعده على هذا نصّ الحديث الذي أورده عن
أبي سعيد بن المعلّى، قال: «... قُلْتُ لَهُ: أَلَمْ تَقُلْ لِأَعْلَمَنَّكَ
سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ؟

قَالَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ هِيَ السَّبْعُ
الْمَثَانِي، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ».

ولو كانت البسملة آية من الفاتحة لبدا بها، فبداية
السورة فيه ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

الثاني: أنه قال ههنا «بَابُ» ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ
وَلَا الضَّالِّينَ﴾، وكأنه يشير إلى أنها جملة آية واحدة، ولم
يكتف بقوله: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾، والله أعلم.

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله،
وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فبعد هذا العيش بين بعض أحاديث النبي ﷺ
من خلال أصحّ كتب السنة، ومع نفائس الإمام البخاري
رحمهما الله لا استنباط مسائل علوم القرآن، ظهر لي حاجتنا
الماسة للرجوع إلى هذا الكتاب بالذات لاستخلاص هذه
المسائل منه، وللاستفادة منه أجلّ استفادة؛ إذ فيه كنوز

الحديث إلى هذا العلم، بل يمكن أن يُجعل أصلاً في باب
علم عدّ الآي، ووجه الدلالة من ذلك أن النبي ﷺ
فسّر السبع المثاني بأنها الفاتحة، وهي سبع آيات.

2 - بناء على تفسيره ﷺ في الحديث، فإن الآية
﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ (الحجر:
87) أصل في علم عدّ الآي.

وهذا يعني أن بعض أنواع علوم القرآن يمكن
إيراد أصل لها من الكتاب والسنة، أو من أحدهما.

3 - يمكن أن يُستنبط من هذا الموضع أن الإمام
البخاري يرى أن الآية السادسة في سورة الفاتحة هي قوله
- تعالى -: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، وأن ابتداء الآية
السابعة بقوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾.

وهذا هو عدّ أهل المدني الأول والمدني الثاني
والبصري والشامي. قال الداني (ت: 444): «الحمد...
وهي سبع آيات في جميع العدد.

اختلافها آيتان ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ عدّها
المكي والكوفي، ولم يعدّها الباقون.
﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ لم يعدّها المكي والكوفي، وعدّها
الباقون»⁽⁸⁰⁾.

ومما يشير إلى أن هذا مذهبه أمران:

الأول: أنه كما سبق - فصل البسملة في أول
حديثه عن تفسير الفاتحة، فقال: ﴿الْرحمٰنِ الرَّحيمِ﴾:

(80) البيان في عدّ آي القرآن، للداني ص (139).

وكان من أبرز التوصيات التي ظهرت لي من خلال هذا البحث:

1 - أن يعمد الدارسون لعلوم القرآن وأصول التفسیر إلى الجانب التطبيقي من خلال الآثار النبوية وغيرها من تفسيرات الصحابة والتابعين.

2 - أن تخص كتب التفسیر من كتب الصحاح والسنن بالدراسة، ففيها فوائد جلیلة لا تظهر إلا بالاستقراء والتحليل لهذه الكتب.

3 - أن تتابع الدراسة لمناهج الأئمة المسندين الذي عُنوا بالتفسیر من خلال كتبهم التي ليست في التفسیر.

هذا ما يسر الله كتابه، والحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

الأبواب والتراجم لصحيح البخاري. الكاندهلوي، محمد بن زكريا بن يحيى. حققه: ولي الدين بن تقي الدين الندوي. ط1، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1433 هـ.

إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري. القسطلاني، أحمد بن محمد ابن أبي بكر. ط7، مصر: مطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، 1323 هـ، تصوير: دار الفكر - بيروت.

إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون. البغدادي، إسماعيل باشا. عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقيا، والمعلم رفعت بيلكه الكليسي. د. ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت.

دفيئة، فمن أتى إليها بقدر ما عنده من تأسيس في علوم القرآن، ووهبه الله قدرة على الاستنباط، فإنه سيجد ثروة من المعلومات في علوم القرآن تفيده في مجال التطبيق على أنواع علوم القرآن التي ذكرها الأئمة السابقون؛ كالزركشي (ت: 794) في كتابه «البرهان في علوم القرآن»، والسيوطي (ت: 911) في كتابه «الإتقان في علوم القرآن»، وغيرها.

وأرجو أن أكون قد وفقت في أن يكون هذا المقال أنموذجاً للفكرة التي أردت عرضها. وأسأل الله القبول والتوفيق.

ثم إني بعد كتابة هذا البحث انتهيت إلى عدد من النتائج والتوصيات.

وخلصت إلى عدة نتائج من أهمها:

1 - أن الحاجة ماسة إلى استنطاق الآثار لتعزيز مسائل علوم القرآن وأصول التفسیر.

2 - أن الإمام البخاري صاحب اختيار في التفسیر.

3 - أن الإمام البخاري استفاد كغيره من المفسرين في باب النقل من مرويات المفسرين ومن كتب اللغويين.

4 - أن الحاجة لا تزال قائمة في إبراز منهج الإمام البخاري زيادة على ما قام به الباحثون، إذ إن هناك ما لم يتم التنبيه عليه عندهم.

- بلدان الخلافة الشرقية. كي لسترنج. ترجمة: بشير فرنسيس، كوركيس عواد. ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ-1985م.
- تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. تحقيق: بشار عواد معروف. ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1422هـ-2001م.
- تغليق التعليق على صحيح البخاري. ابن حجر العسقلاني، أحمد ابن علي. تحقيق: سعيد عبد الرحمن القزوي. ط2، بيروت: المكتب الإسلامي، عَمَّان: دار عمار، 1405هـ-1985م.
- تفسير القرآن، ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم. تحقيق: سعد ابن محمد السعد. ط1، المدينة المنورة: دار المآثر، 1423هـ-2002م.
- تفسير مجاهد، مجاهد بن جبر. تحقيق: محمد عبد السلام أبو النيل. ط1، مصر: دار الفكر الإسلامي الحديث، 1410هـ-1989م.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المزي، يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج. تحقيق: بشار عواد معروف. ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1407هـ-1987م.
- التوضيح لشرح الجامع الصحيح. ابن الملقن، عمر بن علي. تحقيق: دار الفلاح. ط1، قطر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، 1429هـ-2008م.
- جامع البيان في تفسير القرآن. الطبري، محمد بن جرير. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، وآخرين. ط1، القاهرة: دار هجر، 1422هـ-2001م.
- سير أعلام النبلاء. الذهبي، محمد بن أحمد. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين. ط7، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1410هـ-1990م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد ابن محمد. تحقيق: محمود الأرنؤوط. خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط. ط1، دمشق: دار ابن كثير، 1406هـ-1986م.
- شرح صحيح مسلم. النووي، يحيى بن شرف. ط1، القاهرة: المطبعة المصرية، 1347هـ-1929م.
- صحيح البخاري. المسمى: الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه. البخاري، محمد بن إسماعيل. تحقيق: عز الدين ضلي، وآخرون. ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1429هـ-2008م.
- طبقات الشافعية الكبرى. السبكي، عبد الوهاب بن علي. تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو. ط2، القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1413هـ.
- عمدة القاري بشرح صحيح البخاري. العيني، محمود بن أحمد. ضبطه وصححه: عبد الله محمود عمر. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ-2001م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. تحقيق: قصي محب الدين الخطيب. تعليق: عبد العزيز ابن باز. ط3، القاهرة: المكتبة السلفية ومطبعتها، 1407هـ.
- فيض الباري على صحيح البخاري، لمحمد أنور الكشميري، جمعه: محمد بدر عالم الميرتهي. د.ط.: دار الكتب العلمية، 2005م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله. د. ط، بغداد: مكتبة المثنى، 1941م.
- لامع الدراري على جامع البخاري، لرشيد بن أحمد الكنكوهي،

شحاتة. د. ط، القاهرة: مكتبة دار غريب للطباعة والنشر
والتوزيع، 2001م.

جمعه: محمد بن زكريا الكاندهلوي، د. ط، مكة المكرمة:
المكتبة الإمدادية، 1398هـ.

مجاز القرآن. أبو عبيدة، معمر بن المثنى. تحقيق: فؤاد سزكين. ط2،
بيروت: مؤسسة الرسالة، 1401هـ - 1981م.
معاني القرآن. الفراء، يحيى بن زياد. تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل
شليبي، ومحمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي. مراجعة:
علي النجدي ناصف. ط3، بيروت: عالم الكتب،
1403هـ - 1983م.

معجم مقاييس اللغة. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا
القزويني. تحقيق: عبد السلام هارون. ط1، تصوير: دار
الفكر - بيروت، 1399هـ.

معرفة أنواع علم الحديث. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن
أبو عمرو الشهرزوري. تحقيق: نور الدين عتر. د. ط،
سوريا: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر، 1406هـ -
1986م.

مقدمة الكشف والبيان. الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم. تحقيق:
خالد بن عون العنزي. ط1، كنوز أشيليا، 1429هـ.
مقدمة في أصول التفسير. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. تحقيق:
عدنان زرزور. د. ط، بيروت: دار القرآن الكريم، د. ت.
منهج الإمام البخاري في التفسير من خلال كتابه الصحيح.
خطري، سيد أحمد الإمام. رسالة ماجستير، السعودية:
كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، 1417هـ.
هدى الساري مقدمة الفتح الباري. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن
علي. تحقيق: محب الدين الخطيب. ط3، القاهرة: المكتبة
السلفية، 1407هـ - 1986م.

الوجوه والنظائر في القرآن الكريم طبع باسم الأشباه والنظائر في
القرآن الكريم. مقاتل بن سليمان. تحقيق: عبد الله محمود